

Distr.: Limited
23 February 2011
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة

٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١

إسبانيا، أستراليا*، إستونيا*، إسرائيل*، ألمانيا*، آيرلندا*، إيطاليا*، البرتغال*، بلجيكا، بلغاريا*، بولندا، الجمهورية التشيكية*، الدانمرك*، رومانيا*، سلوفاكيا، سلوفينيا*، السويد*، فرنسا، فلسطين*، فنلندا*، قبرص*، لاتفيا*، لكسمبرغ*، ليتوانيا*، مالطة*، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، النمسا*، هنغاريا، هولندا*، اليونان*:
مشروع قرار

د-١٥/...

حالة حقوق الإنسان في الجماهيرية العربية الليبية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يعيد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ يُذكر بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يُذكر كذلك بقراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و٢/٥ المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يؤكد من جديد أن على جميع الدول التزاماً بحماية حقوق الفرد في الحياة والحرية والأمن الشخصي،

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

وإذ يرحب بالبيان الصادر عن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١١، الذي يدعو إلى إجراء تحقيق دولي في أعمال العنف في ليبيا وتحقيق العدالة للضحايا،

وإذ يرحب أيضاً بالبيان الصادر عن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١١،

١- يُدين بقوة انتهاكات حقوق الإنسان البالغة الخطورة التي ارتكبت مؤخراً في ليبيا، بما فيها أعمال القتل خارج نطاق القضاء، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين للمتظاهرين المسالمين وتعذيبهم، وهي أعمال تُشكل، إذا ارتكبت على نطاق واسع وبصورة منهجية، جرائم ضد الإنسانية؛

٢- يدعو بقوة السلطات الليبية إلى القيام فوراً بوضع حدّ لجميع انتهاكات حقوق الإنسان، ووقف أية انتهاكات تُرتكب ضد المدنيين، واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً كاملاً، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع؛

٣- يدعو بقوة إلى الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية؛

٤- يبحث السلطات الليبية على ضمان سلامة جميع المدنيين، بمن فيهم مواطنو بلدان أخرى، والامتناع عن أية أعمال انتقامية ضد الأشخاص الذين شاركوا في المظاهرات، وتيسير مغادرة الرعايا الأجانب الذين يرغبون في مغادرة البلد؛

٥- يبحث أيضاً السلطات الليبية على أن تكفّ فوراً عن إعاقة الوصول إلى شبكة الإنترنت وشبكات الهواتف المحمولة، وأن تكفّ عن أعمال التخويف والقمع والاعتقال التعسفي للأفراد، بمن فيهم المحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون؛

٦- يبحث كذلك السلطات الليبية على أن تبذل كل ما في وسعها من جهد لمنع حدوث مزيد من التدهور في الأزمة، وأن تشجع التوصل إلى حل سلمي يضمن سلامة جميع المدنيين واستقرار البلد؛

٧- يدعو بصورة عاجلة إلى إجراء حوار وطني مفتوح وشامل وذو معنى بهدف إجراء إصلاح سياسي وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

٨- يدعو بقوة السلطات الليبية إلى التعاون مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان تعاوناً كاملاً وضمن إمكانية الوصول لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية بما في ذلك مراقبو حالة حقوق الإنسان؛

٩ - يُقرر إجراء تحقيق دولي مستقل ونزيه وذو مصداقية، تقوده الأمم المتحدة، في انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا من أجل ضمان المساءلة الكاملة للمسؤولين عن هذه الانتهاكات؛

١٠ - يطلب إلى المفوضة السامية أن تُقدّم تقريراً مؤقتاً إلى المجلس في دورته السادسة عشرة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال بشأن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، وأن تُقدّم تقرير متابعة إلى المجلس في دورته السابعة عشرة.
